بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

حول مهزلة المناظرة

بين مفتي التحالف أيمن هاروش والشيخ أبي شعيب المصريّ عضو لجنة الشورى بالهيئة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد

فقد استمعت لتوي على تلك المهزلة التي أصلها مناظرة بين مغتي التحالف أيمن هاروش وبين الشيخ أبي شعيب عضو لجنة الشورى بهيئة تحرير الشام.

وقد حمدت الله كثيراً إذ تبيّن لي أن كلّ كلمة قلتها في هذا الصبيّ هاروش هي أقل مما يستحق أن يُقال فيه، لكن زاد على ذلك ما تبيّن من شدة ضعفه العلميّ، وعدم فهمه لأصول الجدل والمناظرة. وحين يهدر مناظر بهذه الطريقة، تعرف أنه فاقد للدليل، ضعيف الردّ.

وسأختصر في الحديث ما أمكن، إذ المهزلة منشورة مسموعة، يكفي للمرء أن يستمع إلى أول عشر دقائق ليعرف صحة ما سأقول.

الناحية الشكلية وأدب المناظرة:

فقد كان الشيخ أبو شعيب هادئاً رشيداً، لم يُقاطع ولم يتطاول، إلا أنه كان من المفروض أن يضع حداً لتسوّر مفتي التحالف عليه، بأن ينذره إن قاطعه مرة أخرى بإعلان انسحابه لعدم جدارة الخصم. ولا أرى في الشيخ ضعفا بشكل عام، بل حصر هاروش عدة مرات وأحرجه مثلما فعل حين أصرّ على أن يبين مفتي التحالف ما قاله لتوه في الأنواع الثلاثة التي ذكرها للعلمانية.

أمّا مفتي التحالف هاروش، فقد كان مأساة حية. فهاروش متعصب أشد العصبية، عالى الصوت، هادر كثور في حلبة مصارعة، لا يترك مجالا للشيخ أن يتكلم، وقاطع كلّ دقيقة بالتحديد! وأحسب أنه لو تفضّل أحد الإخوة بمتابعة الدقائق التي تحدثها هاروش مقارنة بأبي شعيب لوجده استغرق حوالي 80% من السبعة والثمانين دقيقة التي هي مدة المهزلة.

<u>الناحية الموضوعية والأكاديمية:</u>

وسأضعها في شكل نقاط لسهولة المأخذ:

1. **<u>التنطع في موضوع الإجماع</u>: إذ رغم أنّ موضوع المناظرة هو مخالفته للإجماع، فإن ذلك لا يعني أن الخصم لا يقدّم إلا نصا مكتوبا في كتب السلف يصرّح بأن "أيمن هاروش قد خالف الإجماع في كذا وكذا"، أو أنّ "الموضوع الذي هو من نوازل الساعة فيه إجماع العلماء". فإن ما نتحدث فيه هو من النوازل التي لا يوجد فيها نص لدى إمام. ولا مانع أن يسوق الخصم أدلة من الواقع تدل على مخالفة خصمه لمضمون الإجماع الثابت في مسألة مشابهة. ولكن مفتي التحالف اتخذ من هذه النقطة تكيّة ليتهرب من الإجابة كلما شعر بأنه "مزنوق" في الردّ.**

2. **<u>ما ورد في مسألة قول ابن تيمية</u> من أن الله ينصر الدولة الكافرة العادلة على الدولة المسلمة الظالمة، فإن هذا الاستشهاد يبيّن فقد هاروش للحسّ الفقهي. فأولا إن ابن تيمية يتحدث عن دولتين "قائمتين" بالفعل، لا مجاهدين يسعون لإنشاء دولة من عدم، والفرق هائل. ثانياً، الدولة المسلمة الظالمة التي يقصدها ابن تيمية، هي دولة تتبنى الإسلام على ظلمٍ فاحش وخرق دائم لقواعد العدل وشرائع الإسلام، التي لا تزال هي مرجعية لها، نظريا. وهذا ليس كالدولة الأموية أو العباسية الأولى في أغلب زمانها، بل يمثلها الدولة العباسية الأولى قبيل سقوطها، والدولة العثمانية في القرنين الأخيرين من عمرها، وكثير من الدول التي مرت في تاريخ الإسلام، ودالت ثم زالت كما قال شوقي:**

كم طغت دولة عليّ وجارت ** ثم زالت وتلك عقبى التعدي

فالظلم والعدوان يزيل الدول مهما كانت مرجعيتها. لكن ما علاقة هذا بما نحن فيه؟ تشويش على الحقيقة وتغبيش على الحق. الشام اليوم على شفا تغيير أساسيّ من نظام نصيري كافرٍ إلى نظامٍ آخر، والجهاد قائم، والتوحد باب الوصول إلى النصر. فإذا بمفتى التحالف ومن يمثلهم، يخذّل المجاهدين، على ما عندهم من نقص ومظالم، هي عند جماعته المستسلمة وأكثر، ويقرر أن يكون الهدف هو التغيير إلى نظام علمانيّ جديد، مع كل تلك الدعاوى الباردة السمجة الباطلة أن

العلمانية أنواع! ما الذي دفعه أن يصل لهذه النتيجة الآن؟ وأن يوجّه جماعته إلى التفاوض المخذول قبل الحصول على ما يدعمه على الطاولة؟ إلا المال والمنصب والغباء الفقهي والضلال السياسي؟

ولا يصلح الحديث عن الناحية القدرية وما يمكن أن يكون، فإننا مأمورون بأخذ الأسباب قبل وقوع القدر، والقبول به بعده، لا صناعته، لا العمل على تصنيع النتائج، ثم إدعاء إنه القدر!

3. أمّا الحديث عن دولة مسلمة تقتل المخالف وتعادي المسلمين، فهذا من قبيل صرف الأنظار إلى وضعٍ غير موجود حقيقة، إلا إن عنى أن داعشا هي تلك الدولة. وقد صرّح بأن الهيئة ومن وافقها هم كداعش أو أسوأ، وهم على خطر بشار وشبيحته. فإن هذا يدعم ما صرّح به، حتى لا يتراجع عنه، إنه يفضل بشاراً على الهيئة ومن وافقها.

4. ما استشهد به في موضوع الإمارة، وتشبيهها بأن اللجوء إلى طبيب كافر ماهر أفضل من اللجوء إلى طبيب مسلم جاهل، هو تدليس وجهل. فإن الإمارة هي منصب جماعيّ لإقامة الدين وحفظ مصالح العباد في الدين والدنيا، لا مصلحة فرد في علاج أو زراعة. فهذا المثال يدل على غباء وجهل، وقد بيّن ذلك أبي شعيب، لكن ضاع بيانه في هدير الثور الهائج!

وشروط الإمارة تُلزم أن يكون الإمام موحدا، عادلا، فإن لم يكن ففاسقا أو ظالما، لا كافراً، إذ لا تصح ولايته. وما تحجج به مفتي التحالف من إنه لا يقصد الإمارة، بل الحياة في ظل تلك الدول، فإنها أفضل من الحياة في حكم السيسي، وهذا صحيح، رغم إنه في الغرب ظلم وعدوان لا يعرفه إلا من عاش فيها طويلا.

الرجل يرضى بدولة أوباما، ولا يرضى بالهيئة؟ هذا مناط صريح في نص الآية "ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت".
والإرادة بينة في اختياره لأوباما على الهيئة، التي، حتى لو فرضنا عدوانها وفسقها وظلمها الذي يدّعيه، فهي مسلمة أولا وأخيراً، إلا عند هذا الهاروش المتحالف مع التحالف، العامل بسياسته، المرّوج لأهدافه.

5. ثم اللجان الشعبية: رأيت تردد الرجل في توصيفها، واعترافه بعدم معرفة ماهيتها ودورها، رغم إنه كذب في هذا، من حيث أن العاميّ يعرف ما تفعل اللجان الشعبية الموظفة لدى بشار، المقيمة لحدوده في المدن السورية التي تحت سيطرته. وحاول أن يجد المعاذير في تبرير ما روّج، ففشل فشلا ذوّيعا، وكأن بشارا سوف يستثني لجان مضايا من نظام اللجانّ.

6. مفهوم العلمانية والعلماني: وكانت هذه سقطة هاروش التي لا قيام له بعدها. الرجل يتحجج للعلمانية صراحة وبدون حرج! يقول هناك علمانية مسلمة! خريج صوفية الأزهر بعينه. وهذه لا خروج له منها بحال. فليس للعلمانية وجه إسلاميّ على الإطلاق.

والأصل أنّ العلماني المصرح بالعلمانية، كافرٌ لا يمت للإسلام، إلا إن كان عاميّاالج لا صلة له بعلم أو فقه، فيكون البيان له واجب قبل تكفيره. إلا أن هذا استثناء من الأصل، لا ينبني عليه رأي ابتداءً، وأعجب أي دكتوراه حصل عليها هذا المشوّه فكريا وعقدياً.

7. **وقد سقط هاروش فيما هو منزلق كفريّ، فأحسن الشيخ شعيب في دعوته للتوبة مما قال، في هذه المناظرة وغيرها، قبل أن ينحدر به الحال أكثر من هذا إلى المصير المظلم.**

هذا قليل من كثير، لكن صغر قدر الرجل تجعل من هذا كفاية، فقد أبان قدر نفسه بنفسه والحمد لله ربّ العالمين.

لكن لا أنهي الحديث هنا قبل أن أذكر نقطة معينة لابد لأصحاب الشأن أن يحققوا فيها، وهي ما ذكره مفتي التحالف عن تغريدة المحيسني بشأن مباركته لتفصيل هاروش في تخبيصاته! ما هذا يا شيخ محيسني؟ لقد ذكرك الرجل في موضع سوء، فلا يصح لك السكوت، فشكلها مريب جداً، فلم تراسل هذا الخائن؟ ننتظر إجابتك.

د طارق عبد الحليم

13 أبريل 2017 – 15 رجب 1438